

البحث العلمي في الجامعات السورية (جامعة تشرين نموذجاً)

سعد الدين خرفان *

كلية الهندسة الكيميائية والبتولية ، جامعة البعث ، حمص ، الجمهورية العربية السورية

skherfan@scs-net.org

ملخص: يعتبر البحث العلمي مقياساً للتقدم العلمي والتقني لكل دولة . وتعد الجامعات المعقل الرئيس للبحث العلمي وخاصة البحث العلمي الأساسي . تستعرض هذه الورقة البحث العلمي في الجامعات السورية من حيث واقعه ونوعيته والمشكلات التي تعترض طريقه ، وتقدم البيانات اللازمة حول واقع البحث العلمي في الجامعات السورية وتوجهه وأعداد العاملين فيه وإعدادهم و إعطائهم الحافز للقيام به . كما تستعرض النشر العلمي في الجامعات والمعوقات التي تعترضه متخذة من جامعة تشرين نموذجاً . وأخيراً تقدم الورقة بعض التوصيات من أجل النهوض بالبحث العلمي وخاصة في الجامعات السورية .

الكلمات المفتاح: البحث العلمي ، الجامعات السورية ، جامعة تشرين

مقدمة:

لقد أصبح من المتعارف عليه أن تحدد وظائف الجامعة ضمن ثلاثة محاور رئيسة وهي :

1. إعداد الطلبة بالاختصاصات والمعارف التي تؤهلهم للانخراط في المجتمع كما "وكيفاً" .
2. إجراء البحوث العلمية التي تغني المعرفة البشرية وتعالج قضايا المجتمع .
3. خدمة المجتمع عن طريق نشر المعلومات والثقافة والتعلم مدى الحياة والتدريب المستمر والمشاركة في الأنشطة والفعاليات وتقديم المشورة والخبرة والدراسات .

وتفاوتت الجامعات في العالم في تأديتها لهذه الوظائف . وبصورة عامة تولي الجامعات الحكومية اهتماماً أكبر بتلبية هذه الأهداف مجتمعة من الجامعات الخاصة وخاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي وخدمة المجتمع . كما أن الجامعات في الدول المتقدمة أكثر ميلاً " لتحقيق هذه الأهداف بشكل متوازن . وعلينا أن نعترف من البداية بأن جامعاتنا في سورية لازالت إلى الآن تركز جل اهتمامها على المهمة الأولى وذلك لأسباب عديدة منها :

- 1- أن هذه الجامعات أنشئت منذ تأسيسها لتلبية للهدف الأول وهو إعداد الطلبة .
- 2- عدم وجود تقاليد قديمة وراسخة للبحث العلمي .
- 3- توسع الجامعات في قبول أعداد متزايدة من الطلبة كل عام بشكل شاقولي .
- 4- عدم توفر العدد الكافي من الأساتذة المؤهلين والمفرغين للبحث العلمي .
- 5- تأخر البدء بالدراسات العليا .
- 6- عدم وجود إدارة علمية صحيحة للبحث العلمي في الجامعات .
- 7- ضعف التفاعل بين البحث العلمي في الجامعات والمجتمع .

البحث العلمي في سورية

بدأ البحث العلمي في سورية بشكل رسمي عام ١٩٥٨ مع تأسيس (المجلس الأعلى للعلوم) . وقد تألف هذا المجلس من لجان متخصصة تمثل كافة الجهات المهتمة تقوم بإعداد الخطة العلمية ويرأسها وزير التعليم العالي . وقد اقتصر عملها على اقامة الندوات و المؤتمرات و أهمها (أسبوع العلم) الذي كان يعقد سنويا . ولم يكن هناك تمثيل للقطاع الخاص المنتج في هذه اللجان . ثم تم التحلي عن (أسبوع العلم) ووزع على عدد من الندوات التخصصية . كما قام المجلس بمنح جائزة باسل الأسد سنوياً منذ عام ١٩٩٣ بقيمة ١٠٠,٠٠٠ ل.س

وقد أحدثت في وزارة التعليم العالي التي تأسست عام ١٩٦٦ (مديرية البحث العلمي) والتي أنيط بها تخطيط البحث العلمي و التنسيق بين الجامعات المختلفة و مراكز البحوث في القطر . وفي عام ١٩٦٩ تأسس مركز الدراسات و البحوث العلمية بغرض التنمية الاقتصادية و التقنية في سوريا و تبع لوزارة الدفاع و غلب على بحوثه الطابع السري . وفي بداية السبعينيات أحدثت نظام الدراسات العليا في الجامعات السورية (دبلوم وماجستير و دكتوراه) . وفي عام ١٩٧٥ صدر قانون تنظيم الجامعات و الذي نصت المادة ٢ منه (على أن يقوم مجلس التعليم العالي باقتراح السياسات العامة للبحوث العلمية في الجامعات و المعاهد و توجيهها نحو معالجة المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية في القطر و متابعة تنفيذها بعد اقرارها) كما صدر قانون التفرغ العلمي للبحث العلمي و العمل المهني .

وفي عام ١٩٨١ أحدثت هيئة الطاقة الذرية التي قامت بدور بارز في مجال البحث العلمي , و تم أقيمت الهيئة العامة للاستشعار عن بعد . وفي عام ١٩٩٢ أصدر مرسوم تشجيع البحث العلمي وكذلك عام ١٩٩٤ . وفي العام ٢٠٠٦ صدر مرسوم إنشاء الهيئة العليا للبحث العلمي و أنيط بها تخطيط البحث العلمي في القطر و رسم السياسات الخاصة به و تنسيق البحوث و الدراسات بين شتى مراكز البحوث و الجامعات في القطر و اقرار الموازنة المالية لهذه البحوث .

مؤسسات البحث العلمي

كما ذكرنا فإن البحث العلمي أحد الركائز الرئيسية التي تقوم عليها الجامعة . لقد قامت الجامعات العريقة في العالم مثل السوربون و كامبردج و أكسفورد على أساس تدريس الفلسفة و الفكر و البحث الحر . و لذا فان لهذه الجامعات تاريخاً عريقاً في مجال البحث العلمي اضافة إلى التدريس و تأهيل الطلبة . و يعتبر عدد طلبة الدراسات العليا في الجامعات دليلاً على مدى تقدم البحث العلمي فهو يتراوح بين ٣٠-٥٠ ٪ في الجامعات المتقدمة . و في الدول النامية أنشئت الجامعات في البداية لتوفير فرص التعليم العالي للطلبة . و توسعت هذه الجامعات شاقولياً و ركزت على زيادة عدد الطلبة على حساب البحث العلمي أو الدراسات العليا . و بالرغم من أن عمر بعض الجامعات العربية يمتد إلى أوائل القرن الماضي إلا أن الدراسات العليا لم تبدأ بشكل عملي إلا في السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي . ومع ذلك لا يزال طلبة الدراسات العليا في الجامعات العربية يشكلون أقل من ١٠٪ . ولا يزال المعيدون يوفدون بغالبيتهم الى الخارج كما كان الحال قبل مئتي عام (٥) . لقد قام البحث العلمي في جامعاتنا مؤخرًا ليبي عدداً من المتطلبات منها ترفع أعضاء هيئة التدريس لمنصب الأستاذ المساعد و الأستاذ , و أيضاً للحصول على الاجازة في الدراسات العليا كالمجستير و الدكتوراه . و أحياناً من أجل تأمين الاختصاص كما هو حال الدراسات العليا في الطب . و هناك بحوث يقوم بها أعضاء هيئة التدريس يعقود مع القطاعات المختلفة خارج الجامعة . كما أن هناك بعض الجامعات التي أسست مراكز متخصصة للبحث العلمي مستقلة بعض الشيء عن الجامعات .

مراكز البحث العلمي خارج الجامعات

تعتمد كثير من الشركات أو الوزارات الى الاعتماد على نفسها مباشرة في حل مشاكلها . ولذا فهي تلجأ الى اقامة مراكز ومؤسسات للبحث العلمي تابعة لها وتمنحها قدرا كبيرا من الاستقلال المالي والاداري . وعلى سبيل المثال فقد أنشأت وزارة الصناعة (مركز البحوث والاختبارات الصناعية) . كما أن وزارة الزراعة كانت سباقة في هذا المجال وأنشأت العديد من مراكز البحوث الزراعية التابعة لها . وقد أنشأت وزارة الدفاع (مركز الدراسات والبحوث العلمية) عام ١٩٦٩م وقدمت له الكثير من الدعم المالي . ومن مراكز البحوث الهامة (هيئة الطاقة الذرية) التي أقيمت أوائل الثمانينات والتي كانت تابعة مباشرة الى رئاسة مجلس الوزراء وعهد اليها اجراء كافة البحوث المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في كافة المجالات . وهناك مراكز للبحوث أقيمت بالتعاون مع هيئات عربية مثل (أكساد) وهيئات دولية مثل (ايكاردا) . وقد تفاوت أداء ومردود هذه المؤسسات فمنها من استطاع أن يشق طريقه في مضمار البحث العلمي وأن يكسب لنفسه مكانة هامة على الصعيدين العربي والدولي . ومنها ما لم يستطع لأسباب عديدة التخلص من الروتين والصعوبات التي منعتة من الانطلاق في هذا المجال ومنها ما شدد على الحوافز المادية فقط ومنها ما لم يستطع تحديد أهدافه . ومنها ما سيطرت عليه البيروقراطية الادارية . ومنها ما افتقد الى الحرية والعلانية في نشر البحوث واقامة العلاقات الدولية . ان دراسة مستفيضة وواعية لتجارب هذه المؤسسات يمكنها أن تسلط الضوء على أهم الركائز للنجاح في البحث العلمي .

البحث العلمي في الجامعات

ربما كان من أهم مزايا البحث العلمي الجامعي هو اجراؤه من قبل طلاب الدراسات العليا وعلى الأخص للحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه . ولهذا تتمتع الجامعات بميزة نسبية كبيرة عن مراكز البحوث خارج الجامعة التي لا تمنح عادة مثل هذه الشهادات الأكاديمية ومنها :

- ١ . أنها تجرى من قبل الشباب ,وعادة ما يكون لدى أحد هؤلاء نشاط متميز و خيال خصب . وقد تأكد أن معظم الابتكارات و الاكتشافات الهامة يقوم بها العلماء قبل سن الخامسة والعشرين , و أن معدل البحث العلمي الخلاق بعد هذه السن يهبط مع وجود بعض الاستثناءات .
 - ٢ . هناك حافز قوي للبحث العلمي وهو الحصول على شهادة أكاديمية معترف بها كالمجستير والدكتوراه .
 - ٣ . هناك امكانية لباحث مجرب و خبير أن يشرف على عدد كبير من طلاب الدراسات العليا .
 - ٤ . يتوفر في الجامعة جو من الانفتاح والحرية للباحث لا يتوفر في المؤسسات الأخرى .
- ان أحد معايير التمييز بين الجامعات في مجال البحث العلمي يتعلق بعدد أو نسبة طلبة الدراسات العليا فيها . وفي حين أن هذه النسبة تتراوح بين ٣-١٠ ٪ في جامعاتنا فإنها تبلغ في جامعات الدول المتقدمة ٢٠-٤٠ ٪ . إن جامعاتنا حديثة العهد بالدراسات العليا وهذا تطور طبيعي للجامعات عندنا التي اهتمت بتخرج الطلبة على مستوى الاجازة الجامعية الأولى , و التي ارهقت بالأعداد الكبيرة وبتأليف الكتب أضف الى ذلك قلة المحابر و ندرة التجهيزات اللازمة . و لكن الدولة حرصت الجامعات على البدء بالدراسات العليا في منتصف الثمانينات . وبسرعة افتتح العديد من دبلومات الدراسة العليا و الماجستير و الدكتوراه . ولكن كان هناك الكثير من الاجراءات التي لم تشجع على التوسع في هذه الدراسات منها :
- ٥ . اشتراط الحصول على دبلوم الدراسات العليا قبل التسجيل في الماجستير و الدكتوراه وقد كان هذا عائقاً كبيراً وخاصة أمام الطلبة غير المتفرغين للدراسة كما هو الحال في طلبة الهندسة مثلا . وقد ألغى قانون تنظيم الجامعات الذي صدر عام ٢٠٠٦ هذا الشرط .

- ١ . اشتراط ان يكون الاختصاص الضيق في دبلوم الدراسات العليا والمجستير والدكتوراه متطابقا . و قد حد هذا من مرونة اختيار مواضيع البحث العلمي و حرم عدداً من الطلاب من متابعة دراساتهم العليا لتحصيل الماجستير والدكتوراه .
- ٢ . عدم تشجيع الايفاد الداخلي الى الدراسات العليا , بل و التراجع عن ذلك لصالح الايفاد الخارجي وخاصة في مجال البحث العلمي في التخصصات العلمية .
- ٣ . عدم اعطاء أي مقابل للاشراف على رسائل الماجستير و الدكتوراه سوى تخفيض نصاب عضو الهيئة التدريسية بمعدل ١ ساعة في الأسبوع عن كل طالب . وحتى الاوراق العلمية لم تعتبر نشرات للاستاذ المشرف مع أن هذا مخالف لما هو معهود في جامعات العالم حيث يضع الاستاذ المشرف اسمه في بداية المشاركين في النشرة التي ينشرها طلابه .
- ٤ . عدم تخصيص المبالغ اللازمة للدراسات العليا وفي حال وجودها صعوبة صرفها بسبب البيروقراطية و الروتين في الصرف على بعض مستلزمات البحث العلمي وعلى الأخص فيما يتعلق بالزيارات العلمية و الدورات التدريبية و الاشتراك في الندوات .
- ٥ . عدم توفر التجهيزات اللازمة وعدم وجود البنية التحتية من مخبرين و محللين و عاملين للمساعدة في أنجاز البحث العلمي .

مراكز البحث العلمي في الجامعات

لقد أدرك كثير من الجامعات أنه من الضروري انشاء مراكز متخصصة للبحث العلمي . وعادة ما يتم ذلك في المجالات التي تتميز فيها الجامعة عن غيرها وبجسب البيئة التي تعيش ضمنها . وبذلك يمكن أن تنفرغ هذه المراكز لمهمة واحدة وهي البحث العلمي بدلاً من تشتيت الموارد في مجال التدريس وواجباته . ولكن معظم هذه المعاهد تفتتح اجازات للدراسات العليا بإعداد قليلة من الطلبة الذين يقومون اضافة إلى متابعة المحاضرات بإجراء البحوث العلمية لصالح المركز . وكذلك يستطيع الباحثون أن يتابعوا بحوثهم بأنفسهم أو بواسطة الاشراف على طلاب الدراسات العليا مع اعطاء بعض الدروس النظرية دون ان تؤثر هذه المحاضرات على الوقت الرئيس المخصص للبحث العلمي وعادة ما يكون لهذه المراكز نظام مالي و اداري خاص يختلف عن النظام المعمول به في الجامعة . بحيث يتعد عن البيروقراطية و الروتين و يشجع على المبادرة الفردية و الحرية و يعطي قدراً كبيراً من الاستقلالية التي لا بد منها للبحث العلمي . و تتمتع هذه المراكز بالمرونة بحيث تستطيع أن تقيم علاقات محلية و اقليمية ودولية لاجراء البحوث , كما يمكنها أن تتعاقد بحرية مع القطاعين العام و الخاص . و يمكن أن يكون لهذه المراكز باحثوها المستقلون كما يمكن لمن شاء من اعضاء هيئة التدريس أن يندب اليها أو يقضي مهمة للبحث العلمي ضمنها . لقد حققت هذه المراكز نجاحات كبيرة في مجال البحث العلمي و استطاعت أن تجمع بين مزايا البحث العلمي في الجامعات و مزايا مراكز بحوث التعليم العالي خارج الجامعات . و أكبر مثال على نجاح هذه التجربة هي مراكز البحوث التابعة لجامعة كاليفورنيا و التي تغطي أغلب مجالات البحث العلمي . و في بلادنا بدأت هذه التجربة في الجامعات , و استطاع بعضها أن يُكوّن لنفسه سياسة و شخصية مستقلة و أن ينتج في مجال البحث العلمي بشكل جيد نسبياً بينما بقي بعضها الآخر مجرد هيكلية فارغة لم تقم بأي عمل جاد .

نموذج جامعة تشرين

ويمكن أن نأخذ البحث العلمي في جامعة تشرين مثالا عن وضع البحث العلمي في الجامعات السورية . فقد بدأت الدراسات العليا في جامعة تشرين في أوائل الثمانينات . وقد تفاوت ذلك من كلية لأخرى بحسب توفر أعضاء الهيئة التدريسية في كل كلية وتوفر مستلزمات البحث العلمي لهم ووجود إقبال من الطلبة على هذه الدراسات . ويبين الشكل (٢) عدد رسائل الماجستير المسجلة والمنجزة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٤ . وكذلك بين الشكل (٣) رسائل الدكتوراه المسجلة والمنجزة خلال الأعوام نفسها . وقد بلغ عدد رسائل الماجستير المنجزة ٢٧٠ أي بمعدل ٥٤ رسالة ماجستير كل عام . وعدد رسائل الدكتوراه ٢٤ أو بمعدل ٥ رسائل دكتوراه في العام . ويظهر من الشكلين أيضا أن رسائل الدكتوراه في تزايد خلال الأعوام بينما بقي عدد رسائل الماجستير مستقرا .

غير أنه من الملاحظ أن كلية الطب تأخذ حظا كبيرا من رسائل الماجستير . ويعود هذا إلى أن هذه الشهادة تؤهل للاختصاص في الطب وبالتالي فهناك إقبال عليها لأسباب مهنية صرفة وربما لا تتعلق بالبحث العلمي الحقيقي كما يظهر من الشكل (٤) . وربما تبعتها الكليات النظرية مثل الآداب ويلاحظ تزايد في الإقبال على شهادات الدراسات العليا في الاقتصاد لأسباب تتعلق بسوق العمل ولأسباب مهنية أيضا" . وبالنسبة للاختصاصات العلمية فان نصيب الزراعة والعلوم هو الأكثر حظا" . وبالنسبة لشهادة الدكتوراه نجد عدم وجود أية رسالة في الطب بينما تذهب الحصة الأكبر إلى الآداب وبعدها إلى الاقتصاد كما يظهر من الشكل (٥) .

وبالنسبة للبحوث التي يقوم بها أعضاء الهيئة التدريسية بأنفسهم في مخابر الجامعة بين الشكل (٦) البحوث المسجلة والمنجزة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤ . ونشاهد هنا التفاوت بين البحوث المسجلة والمنجزة وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه الباحث والتي تؤدي إما إلى إبطاء البحث أو حتى إلى إلغائه . وربما كان الدافع الأكبر وراء هذه البحوث هو الترفيع إلى وظائف أعلى . ونجد لذلك أن هذه البحوث تتوزع في الكليات التي تحتوي عددا أكبر من أعضاء الهيئة التدريسية مثل الزراعة والعلوم والآداب وبعدها الهندسة . وقد بلغ عدد البحوث المنجزة في تلك الفترة ٤٠ بحثا" أي بمعدل ٨ بحوث في العام . أما بالنسبة لعدد البحوث المنشورة فقد بلغ عددها في مجلة جامعة تشرين بمعدل ٧٩٩ خلال تلك الفترة . أي بمعدل ١ بحث للشخص كل ٥ أعوام . ويبين الشكل (٧) توزع هذه النشرات بين الاختصاصات المختلفة . لقد أقدمت جامعة تشرين على اتخاذ خطوات عديدة من أجل تشجيع البحث العلمي والإشراف على الدراسات العليا وخاصة بعد أن توفرت الإمكانيات المالية من بعض عائدات التعليم المفتوح ومنها :

- ١ . إعطاء مكافأة بقيمة ١٥٠٠٠ ليرة سورية للإشراف على الماجستير عند إنجازها و ٢٥٠٠٠ ليرة سورية للإشراف على رسالة الدكتوراه
- ٢ . إعطاء مكافأة مالية بقيمة ٦٠٠٠ ليرة سورية لقاء نشر البحث العلمي في مجلة علمية محكمة .
- ٣ . إعطاء مكافأة مالية للتحكيم وتقييم الرسائل والنشرات العلمية .
- ٤ . إجراء عقود بالتراضي للقيام بالبحث العلمي مع الباحثين في مواضيع تهتم الجامعة والمجتمع .
- ٥ . تأمين التجهيزات اللازمة للبحث العلمي .
- ٦ . تأمين قواعد البيانات اللازمة .
- ٧ . إجراء بحوث مع جهات محلية ودولية بالتعاون كما هو الحال مع الإيكاردا والأكساد والجامعة اللبنانية .

خاتمة

مما تقدم يتبين لنا واقع البحث العلمي في الجامعات السورية . ويشهد هذا الواقع على اقتصار البحوث على رسائل طلاب الدراسات العليا وخاصة طلبة الماجستير . ويتجه هذا البحث في معظمه إلى فروع الاقتصاد والآداب والعلوم الزراعية . بينما يبقى البحث العلمي الذي يقوم به أعضاء الهيئة العلمية لصالح المجتمع أقل من المطلوب . وربما كان الدافع الأكبر لهؤلاء هو الترقية إلى المراتب الأعلى . ومن أجل تشجيع البحث العلمي ودفعه نحو الأمام لخدمة التنمية نذكر بعض الاقتراحات وهي:

استقلالية الجامعات

لابد لتطوير البحث العلمي في الجامعات من إعطائها دوراً أكبر في إدارة شؤونها . فالاستقلال المالي يعني أن تكون موازنة الجامعة منفصلة عن موازنة الدولة وأن تقدم الدولة مبلغاً من المال لدعم الجامعة بحسب عدد الطلاب واختصاصاتها وبحسب نشاطها في البحث العلمي وتقديم الخدمات للمجتمع . وتقوم الجامعة بدعم هذه الموازنة من مواردها الذاتية المتعددة . وتدل نسبة الموارد الذاتية في موازنة الجامعة على انتاجيتها وحيويتها وتبلغ في كثير من الجامعات المتقدمة بحدود ٤٠٪ . ويعطى مجلس الجامعة الصلاحية في توزيع الموازنة على البنود المختلفة وتخصيص المبالغ اللازمة للبحث العلمي .

تأهيل الباحثين

من المهم بشكل خاص تأهيل الباحثين في الجامعات . فمعظمهم ركز على التدريس وواجباته وانقطع عن البحث العلمي وبالتالي فهم بحاجة الى إعادة تأهيل وخاصة بعد التقدم التقني والمعلوماتي الهائل الذي حصل خلال السنوات الماضية . إن أهم ما يعيق البحث العلمي هو عدم التمكن من اللغة الانكليزية . و من المعروف أن ٨٠٪ من المقالات المنشورة في العالم هي باللغة الانكليزية (٦) . ولذا لا بد من اتقان هذه اللغة واستخدامها للاتصال بقواعد البيانات و البحث في الانترنت ونشر المقالات العلمية في المجالات العلمية المتخصصة والمشهورة . ولا بد أيضاً من اتقان الباحث للمعلوماتية وتمكنه من استخدام قواعد البيانات والبرمجيات المختلفة . ومن المهم أيضاً تدريب الباحثين على رصد المشاكل في المجتمع وتحويلها إلى بحوث تطبيقية مفيدة

قانون التفرغ العلمي

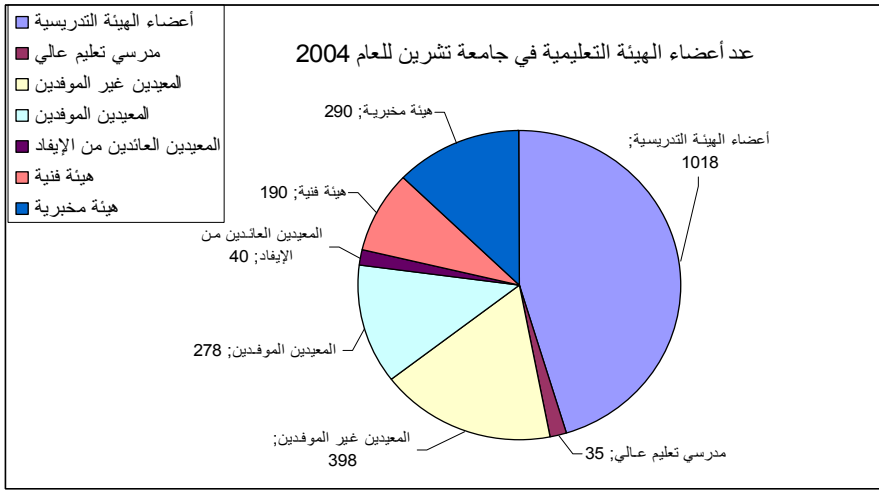
صدر قانون التفرغ العلمي عام ١٩٧٥ . وقد ظهرت أثناء تطبيقه خلال السنوات الماضية ثغرات كثيرة . ومن أهم الثغرات النصاب التدريسي للباحثين إذ أن التفرغ للبحث العلمي يخفف هذا النصاب ب ٣ ساعات في الأسبوع فقط . كما أن الاشراف على رسائل الدراسات العليا يخفف النصاب بمعدل ١ ساعة لكل طالب . وهناك أيضاً غياب الحافز المادي والمعنوي لقاء الاشراف على طلبة الدراسات العليا أو على إنجاز البحث العلمي أو حتى على نشره . وقد بدأت الجامعات مؤخراً بمنح بعض الحوافز للبحث العلمي . فقد تم التعاقد على إنجاز البحوث عن طريق التعاقد بالتراضي اسوة بالعمل المهني واعطاء مكافآت من موارد الجامعة للاشراف وإنجاز البحث وتحكيمه وتقويمه ونشره . وقد صدر قانون تنظيم الجامعات عام ٢٠٠٦ الذي تلافي كثيراً من الثغرات في القانون القديم من حيث النصاب التدريسي والحوافز المادية والمعنوية ومتطلبات الترفيع الى وظائف أعلى وتحقيق استقلالية أكبر للجامعات .

انشاء هيكلية للبحث العلمي

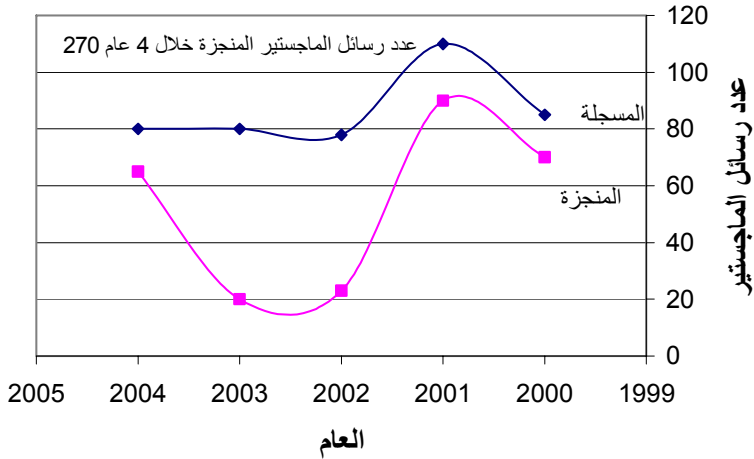
ان معظم البحوث التي تتم في الجامعات تجري بشكل فردي ولا توجد فرق عمل تقوم باجراء البحوث . وتتطلب البحوث أيضا المتابعة والتقويم بشكل مستمر وقد نصت تعليمات مجلس التعليم العالي على ضرورة ملء الاستمارة الخاصة بالبحث العلمي وتقديم حلقة بحث (seminar) حوله عند تقديمه وبعد كل مرحلة وتقويمه من قبل القسم المعني والمجالس المختصة . ولكن هذه الاجراءات بقيت في أغلبيتها شكلية ولم تتطور بعد الى هيكلية واضحة تستطيع متابعة البحث بشكل موضوعي وسليم . وقد صدر مرسوم إحداث الهيئة العليا للبحث العلمي عام ٢٠٠٦ لتقوم برسم السياسات وتحديد البحوث على مستوى القطر بحسب الأولويات وربطها بالقطاعات المختلفة ومنحها التمويل والدعم اللازمين . كما أنشئت هيكلية محددة للبحث العلمي في كل جامعة يرأسها نائب رئيس الجامعة للبحث العلمي .

المراجع

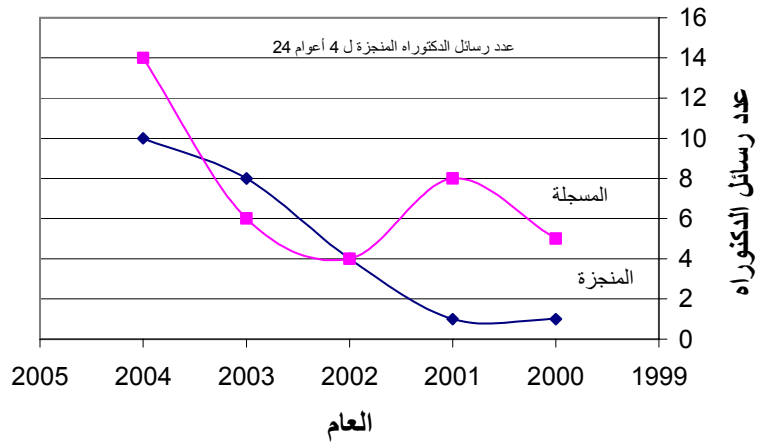
١. خرفان سعد الدين (٢٠٠٢) إدارة البحث العلمي وتوجيهه لحل مشاكل التنمية , ندوة تخطيط التعليم العالي , جامعة حلب
٢. خرفان سعد الدين (١٩٩٤) توظيف البحث العلمي في التنمية الصناعية , ندوة الاتحاد العربي لمنتجي الأسمدة , دمشق
٣. خرفان سعد الدين (١٩٩٨) حلقات البحث ودورها في تطوير البحث العلمي , ندوة البحث العلمي , جامعة البعث
٤. محمود أمين عبد الله (٢٠٠٤) حول مسيرة التعليم العالي العربي , مجلة العربي , العدد ٥٥٠ ص ١٦ .
٥. (٢٠٠٣) نحو إقامة مجتمع المعرفة , تقرير التنمية الإنسانية العربية , برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
٦. Aaron Segal (1996) , Why does the muslim world lag in science , Middle East Quarterely , June , vol III



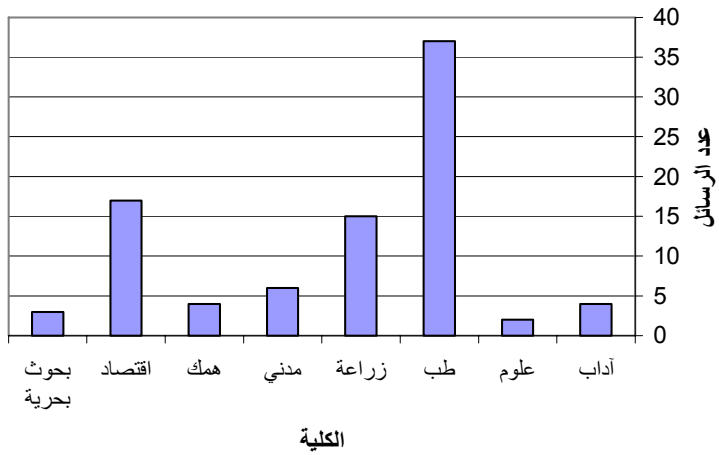
الشكل (١) توزيع أعضاء الهيئة التعليمية في جامعة تشرين للعام ٢٠٠٤



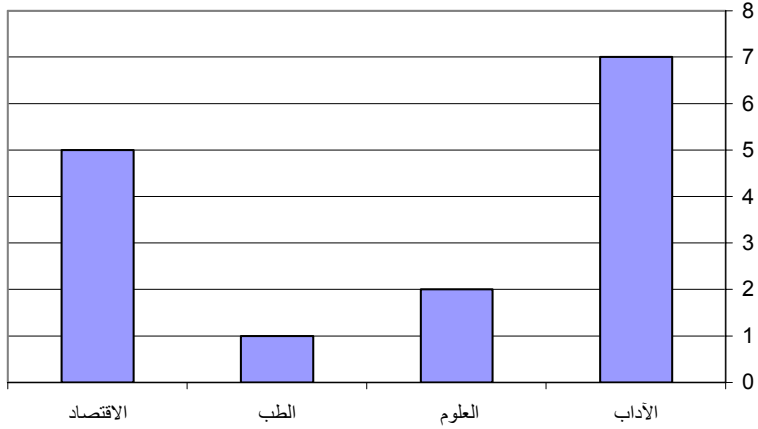
الشكل (2) عدد رسائل الماجستير المنجزة والمسجلة في جامعة تشرين



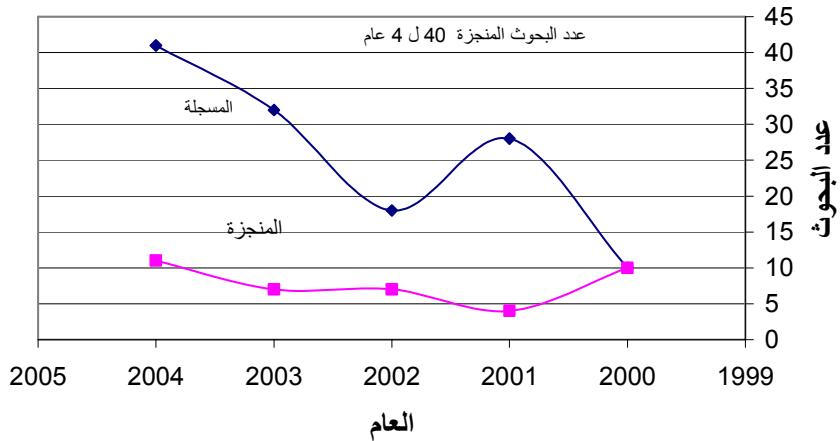
الشكل (3) عدد رسائل الدكتوراه المنجزة والمسجلة في جامعة تشرين



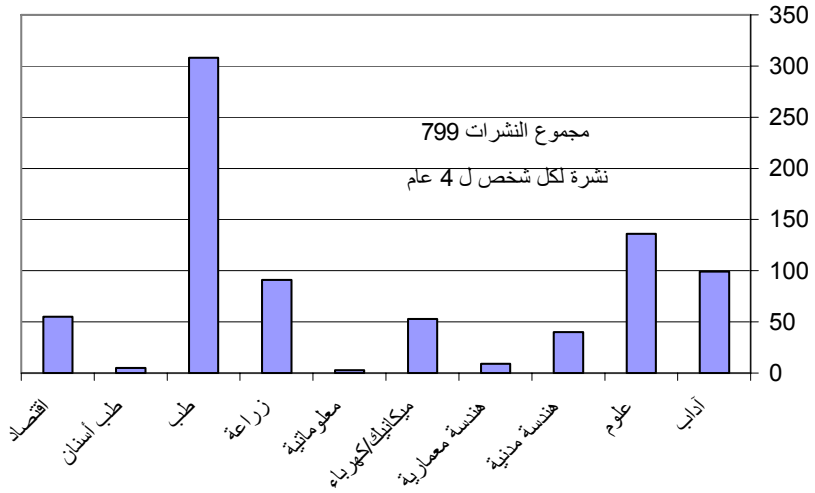
الشكل (4) رسائل الماجستير المسجلة عام 2004



الشكل (5) توزيع رسائل الدكتوراه المسجلة بحسب الكلية للعام 2004



الشكل (6) عدد البحوث المسجلة والمنجزة في جامعة تشرين



الشكل (7) عدد النشرات وتوزعها في جامعة تشرين عام 2000- 2004